

Distr.: General
14 March 2003
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسير (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الاجتماعية (تابع) (A/57/3، A/57/64، A/57/135، A/57/152 و Add.1، A/57/153، A/57/154، A/57/158 و Add.1 و L.2، A/C.3/57/L.3، L.4 و L.5)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/57/3، A/57/88، A/57/127 و A/57/203)

١ - **السيدة فيوتي (البرازيل):** قالت إنها تؤيد المقترح الذي قدمته كوستاريكا نيابة عن مجموعة ريو وأعربت عن ترحيبها بتقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية (A/57/153)، الذي أبرز ما أحرز من تقدم في مضمار دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها حيز النفاذ. وقد عرضت الاتفاقية والبروتوكولات الثلاث على الكونغرس الوطني للبرازيل لإقرارها. وذكر التقرير أيضا التفاوض بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي يُنتظر اكتماله بنهاية عام ٢٠٠٣. وأضافت أن وفد بلادها يدعم عمل اللجنة المخصصة المسؤولة عن التفاوض بشأن مشروع الاتفاقية، ولا سيما جهود اللجنة لجعل النهج الذي تتبعه شاملا ولتحقيق التوازن بين التدابير الوقائية وإعمال القانون.

٢ - واستطردت قائلة إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز عرى التعاون الدولي في هذا المضمار يكتسيان أهمية قصوى لدى البرازيل. وفي إطار أنشطة منع الجريمة الوطنية والعدالة الجنائية، استخدمت البرازيل وثائق الأمم المتحدة، لا سيما المقترحات التي أعدها لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية. وقد أخذت كثير من توصياتها في الحسبان لدى إعداد خطة الأمن العام في البرازيل وتنفيذها

والتي حققت نتائج طيبة خلال السنتين الماضيتين، في مضمار حماية شهود الجرائم وضحاياها، وسن القوانين لمكافحة غسل الأموال وجعل العقوبات أكثر فعالية وضبط تجارة الأسلحة النارية وحيازتها. وعلى الصعيد الإقليمي، أجرت البرازيل محادثات مع شركائها في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وذلك في آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن التعديلات الواجب إدخالها على قوانينها وسياساتها المتعلقة بوضع قيود على الأسلحة النارية والذخائر. وبشأن مكافحة غسل الأموال، انضمت البرازيل في عام ٢٠٠٠ إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي أدرجت البرازيل ضمن البلدان العشرة التي نفذت توصياتها كاملة في مجالات التشريع والمالية والتعاون الدولي.

٣ - واستطردت قائلة إن البرازيل ما انفكت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة سعياً لمحاربة استهلاك المخدرات والاتجار فيها على نحو غير مشروع والجرائم ذات الصلة محاربة فعالة. وكانت الجرائم ذات الصلة بالمخدرات من المسائل الرئيسية التي ناقشها الاجتماع الأول لرؤساء أمريكا الجنوبية الذي عقد في البرازيل في عام ٢٠٠٠. واتخذت كذلك مبادرات في إطار منطقة السلام والتعاون لجنوب الأطلنطي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، اشتركت البرازيل في اجتماع بناء عن آلية تنسيق مراقبة المخدرات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وقد نقحت التشريعات الوطنية ذات الصلة لتتسق مع توصيات الأمم المتحدة وتم تبسيط الهياكل الإدارية بسبل من بينها إنشاء المكتب الوطني لمكافحة المخدرات. وجاءت السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات التي بدأ العمل بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استجابة للمخاوف الشديدة التي أبدتها المجتمع البرازيلي بشأن استخدام المخدرات على نحو غير مشروع،

الدولي ضد هذه الأنواع من الجرائم، فإن وفد بلده يأمل في أن يعزز الأمين العام المبادرات الرامية إلى تزويد هذا المعهد البالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأفريقية بما يحتاجه من تمويل.

٦ - واستطرد قائلاً إن الفساد شر يقوض القانون والمبادئ الأخلاقية ويوهن النسيج الاجتماعي والاقتصادي. كما أنه أتى على الموارد المالية للعالم لا سيما موارد البلدان النامية. ولذلك فإنه يرحب بجهود اللجنة المخصصة المعنية بإعداد اتفاقية لمحاربة الفساد والتي يتوقع أن تنتهي من مهمتها في عام ٢٠٠٣. وأضاف أن بلده يدعم هذه العملية ويشق بأنها ستمهد الطريق لاتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال التي يتم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة وإلى إعادة تلك الأموال إلى البلدان التي أخذت منها. وهو يأمل من ناحية أخرى في ألا تستخدم الاتفاقية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية المقرر عقده في عام ٢٠٠٥ والذي ينبغي أن تتحول فيه الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بموجب اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية المرتبطة لمكافحة الفساد إلى واقع. وبالمثل فإن من الضروري مكافحة إرهاب الدولة في جميع أشكاله؛ إذ أنه يبقى شكلاً من الجريمة المنظمة يهدد المجتمع الدولي برمته. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ينبغي على المجتمع الدولي أن يمثل على وجه السرعة للالتزام الذي يقع على عاتقه بوضع تعريف دقيق للإرهاب يميز بينه وبين حق الشعوب في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي ويستبعد من معاييرها كافة أشكال التمييز أو التحيز. وعلى المجتمع الدولي أن ينضم إلى كلتا الاتفاقيتين وإلى غيرهما من الاتفاقات الدولية الشبيهة وأن ينظر في إعداد آليات كفيلة بالقضاء على كافة أشكال الجريمة عبر الوطنية.

مما أدى إلى ازدياد مشاركة المنظمات غير الحكومية في مكافحة تلك الجائحة.

٤ - وقالت إن الطلب على المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار فيها لا تزال تمثل مشكلات عالمية. ومن حسن الطالع أن الوعي يزداد بأن مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي يمثل التزاماً جماعياً ينبغي معالجته في سياق متعدد الأطراف وعلى وجه شامل ومتوازن، وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن شأن استمرار الدعم المتين لبرامج التعاون الدولي القائمة على استراتيجيات متعددة الأبعاد تراعي الوقاية وإعادة التأهيل والتدابير القمعية أن تمكن من تذليل العقبات الجسيمة المتبقية.

٥ - السيد قزلال (الجمهورية العربية الليبية): قال إن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي طرأت على العالم خلقت أشكالاً جديدة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنماطاً جديدة من التعدي على الحقوق والحريات الأساسية، مما قد يؤدي إلى زعزعة عدد من المجتمعات ويؤثر على كل مناحي الحياة. ومن أكثر المشكلات إثارة للمخاوف الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال والمهاجرين والاتجار غير المشروع في الآثار والأسلحة والذخائر والجرائم المرتكبة ضد البيئة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية بل والاتجار في أعضاء الإنسان الذي يشكل جريمة نكراء ضد الإنسانية. وقد انضمت الجمهورية العربية الليبية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها وأبرمت اتفاقات تعاون ثنائية مع البلدان المجاورة وشاركت في الآلية الإقليمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ومراقبة الحدود. وبما أن معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا يهدف إلى تمكين التعاون

لمنع الجريمة. وأنشئ فريقان مخصصان من الخبراء تتولى تنسيقهما نيوزيلندا وتايلند وهما يركزان على تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي واعتبار الاتجار بالأشخاص جريمة في جميع البلدان وتعزيز وشائج التعاون الإقليمي في مضمار أعمال القانون. وأهم جانب في عملية بالي هو الاستعداد لدمج المبادرات الإقليمية مع برامج التعاون العالمية الأخرى، مما يظهر إدراك المشاركين لكون الاتجار في الأشخاص وتهريب السكان يمثلان مشكلة دولية تستدعي حلاً دولياً. وسيقدم فريقا الخبراء تقارير مرحلية إلى المؤتمر الوزاري المقبل المقرر عقده في بالي في مطلع عام ٢٠٠٣.

٩ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يدعم مبادرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لدراسة ظاهرة الانتقال إلى مكان آخر، عندما ينتقل أشخاص من بلد يتمتعون فيه بالحماية من الاضطهاد إلى وجهة أخرى. وترغب استراليا أيضاً في أن تحظى معالجة تحركات السكان غير المشروعة بأولوية أكبر وبقدر أوسع من التنسيق في سائر منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - السيد شو كيهوارا (بيرو): أبدى تأييده للبيان الذي أدلى به في الجلسة السابقة ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة ريو وأقر بأهمية البيان الذي أدلى به أمام اللجنة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وتشن حكومة وشعب بيرو حرباً شديدة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وهو من أسوأ الشرور التي تواجه الإنسانية، ولا سيما في إقليم الإنديز الفرعي. بيد أن الطابع العالمي لهذه الظاهرة يقتضي مشاركة فعالة ودؤوبة من المجتمع الدولي بأسره على أساس مبادئ تقاسم المسؤولية. ولذلك تحض بيرو على زيادة التعاون الدولي بإنشاء آليات ثنائية ومتعددة الأطراف تعزز الرد على هذه المشكلة المعقدة المتعددة الأوجه.

٧ - السيد تيسش (استراليا): قال إن بلدنا يتفق دون تحفظ مع الموقف المعتمد في إعلان فيينا لعام ٢٠٠٠ بشأن الجريمة والعدالة والذي دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير منسقة لمواجهة التحديات التي تثيرها الجريمة عبر الوطنية. وأضاف إن الاتجار غير المشروع بالأشخاص والسكان يشكلان غطتين أساسيتين من أنماط الجريمة عبر الوطنية ويرتبطان في كثير من الأحيان بأنشطة إجرامية أخرى مثل تزوير الوثائق وغسل الأموال والاتجار في المخدرات. وقد قدرت منظمة الهجرة الدولية أن الإيرادات المحققة على صعيد العالم من تهريب الأشخاص والاتجار بهم قد بلغت ١٠ بليون دولار في السنة. والاتجار بالأشخاص يشكل تهديداً مباشراً لسيادة الدول كما أن الحركة غير المشروعة لطالبي اللجوء يضعف فعالية النظام الدولي لحماية اللاجئين ويهدد سلامته وقد يوهن الدعم الذي يقدمه الجمهور لبرامج الهجرة المشروعة. وقد سنت استراليا قوانين واتخذت تدابير أخرى لردع المسؤولين عن هذه الأنشطة ومقاضاتهم وإدانتهم والاستيلاء على الإيرادات المحققة من تلك الجرائم ورعاية ضحاياها. بيد أنه لا يمكن لأي بلد أن يقضي منفرداً على مشكلة ذات طابع دولي لا يمكن حلها إلا بتدابير منسقة ومتسقة تتم من خلال القنوات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

٨ - وأضاف قائلاً إن العملية التي بدأت على الصعيد الإقليمي في المؤتمر الوزاري الإقليمي عن تهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة الذي عقد في بالي في عام ٢٠٠٢ كانت ضرورية لإضفاء الطابع الدولي على هذه المسألة واستكمال الأعمال المهمة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي ذلك المؤتمر الذي تقاسمت رئاسته إندونيسيا واستراليا قطع وزراء من ٣٨ بلداً التزامات باتخاذ تدابير تعاون تشمل المنطقة بأسرها وبوضع حد للاتجار بالبشر، مع إيلاء عناية خاصة

الاستهلاك، اتخذت تدابير ترمي إلى تخفيض الاستهلاك المحلي وتحسين مرافق علاج المدمنين أملا في إعادة إدماجهم في المجتمع على نحو كامل.

١٣ - وفي ذلك السياق، شدد على أن الحاجة أصبحت ملحة في كثير من بلدان المنطقة لتلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة ولكنها يمكن أن تعوق تحقيق أهداف مكافحة الاتجار بالمخدرات وتهدد الإدارة الديمقراطية السليمة.

١٣ - وفي الختام، أبرز أهمية تنشيط قنوات ثابتة لتدفق الاستثمارات ومنح عملة تفضيلية لدخول منتجات البلدان التي تواجه مشكلات ذات صلة بزراعة المخدرات والاتجار فيها على نحو غير مشروع. ورحب في هذا الصدد بتحديد قانون التجارة التفضيلية بمنطقة الإنديز الذي تم تحديده في الآونة الأخيرة وأقره الكونغرس في الولايات المتحدة في نهاية المطاف.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥.

١١ - واستطرد قائلا إن بيرو بذلت جهودا بناء جدا، خلال العقد المنصرم، في هذا المضمار: فعلى سبيل المثال تخصص الآن ٣٤ ٠٠٠ هكتار فقط لزراعة الكوكا مقابل ١٢٥ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٠. وقد تحقق هذا النجاح بفضل عوامل شتى منها الحظر الجوي وانحياز الجماعات الإرهابية والانخفاض الحاد في أسعار أوراق الكوكا الذي أدى إلى التخلي عن زراعتها. بيد أن عددا من الأحداث أدى إلى حدوث تأثيرات خطيرة منذ عام ١٩٩٩ على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات: إذ أخذت الأسعار ترتفع مما أثر سلبا على عملية التخلي عن الزراعة كما أن مستويات الفقر ازدادت ازديادا ملحوظا في بيرو وأخذ زارعو الكوكا يبدون تدميرهم من برامج التنمية البديلة. ولجميع هذه الأسباب بدأ القضاء على زراعة الكوكا يواجه معارضة شديدة.

١٢ - وإزاء هذا الوضع، جددت حكومة بيرو جهودها وأعدت استراتيجية متكاملة تقوم على أربع نقاط أساسية متداخلة هي: (الحظر والتنمية البديلة والقضاء الذاتي والقضاء ومنع استهلاك المخدرات) وذلك سعيا إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بيرو بخفض أسعار أوراق الكوكا وتقليص عدد المساحات المزروعة تدريجيا ورفع مستوى معيشة عمال المزارع في مناطق إنتاج الكوكا والحفاظ على السلم والأمن الوطنيين. ويظل الحظر وسيلة مهمة لقطع طرق نقل المخدرات وتيسير تدمير المختبرات ورصد المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع هيدروكلوريد الكوكاين. وتهدف التنمية البديلة، وهي وسيلة ضرورية أخرى، إلى الحد من الفقر في مناطق إنتاج الكوكا بتشجيع الأنشطة الاقتصادية المشروعة المستدامة. وأضيف إلى عملية القضاء الذاتي والقضاء عنصر جديد هو دفع أجور يومية وتقديم دعم غذائي ودعم المشروعات الإنتاجية والأنشطة المجتمعية بغية تخفيف حدة الصراعات الاجتماعية. وسعيا لمنع